

ورقة بيانات حول الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة تحديد المفاهيم

رقم التقرير: ISDSC7774

تاريخ الإعداد/ التحديث: 14 أيار 2014

1. معلومات أساسية

أ. بيانات أساسية عن المشروع

الدولة:	الضفة الغربية و غزة	رقم المشروع:	P148896
اسم المشروع:	برنامج تحسين تقديم الخدمات والحكم المحلي (P148896)		
مسؤول فريق العمل:	بجورن فيليب		
التاريخ المتوقع للبدء بالمشروع:	12 آذار 2015		
الوحدة المسؤولة:	وحدة قطاع التنمية المستدامة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا		
القطاعات:	الخدمات الاجتماعية الأخرى (30%)، الطرق والطرق السريعة الريفية والطرق ما بين المدن (25%)، قطاع المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (20%)، إدارة الحكومة المحلية (15%)، إدارة الحكومة المركزية (10%)		
المواضيع:	المشاركة وإشراك المجتمع المدني (45%)، الحكم الرشيد في البلديات وبناء المؤسسات (20%)، الإدماج الاجتماعي (20%)، تطبيق اللامركزية (15%)		
	هل تتم معالجة هذا المشروع تحت السياسة التشغيلية 8.50 (الإنعاش بعد حالة الطوارئ) أو السياسة التشغيلية 8.00 (الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ)?		
	لا		
التمويل (مليون دولار أمريكي)			
التكلفة الكلية للمشروع	5.00	التمويل الإجمالي من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصار التمويل	المبلغ		
مقرض (دائن)	0.00		
تمويل خاص	5.00		
المجموع	5.00		

التصنيف البيئي	ب - تقييم جزئي
هل هذا المشروع مكرر؟	لا
هل هذا المشروع محول؟	لا

ب. أهداف المشروع

إن الأهداف التطويرية المقترحة من هذه المرحلة الأولى هي تقوية آليات تمويل الحكومة المحلية وتحسين تقديم الخدمات المحلية في المناطق المستهدفة. ويتم تحديد المستفيدين المشاركين في البرنامج بالمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة المؤهلة للاستفادة، كما سيتم تحديد المناطق المستهدفة خلال تنفيذ البرنامج اعتماداً على مكان المستفيدين.

نظراً لطبيعة البرنامج التي تعتمد على الطلب، فإنه لا يمكن بالتحديد معرفة طبيعة المشاريع والتحسينات في تقديم الخدمات بشكل مسبق. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن تشمل الخدمات العامة التي تحتاج إلى تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل جمع النفايات الصلبة وإمدادات المياه والمجاري والطرق المحلية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والمجتمعية. وسيكون المستفيدون من المشروع هم المجتمعات المحلية للمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة المؤهلة.

وسيتم دمج برنامج الحكم المحلي وتحسين تقديم الخدمات المقترح بشكل كامل في منهج القطاعات الممول من البنك الدولي، وذلك من أجل تعزيز فعالية وكفاءة الحكومات المحلية لتحقيق الاستقرار المالي، وسيستهدف بشكل خاص المجالس القروية، وهي الهيئات المحلية التي لا تحصل حالياً على تمويل من برنامج تطوير البلديات. وسيكمل البرنامج المقترح برنامج تطوير البلديات من خلال استهداف "الهيئات المحلية الموجودة في المستوى الأدنى"، باتباع منهج شمولي من أجل تحسين أداء تقديم الخدمات المحلية. وسيدعم البرنامج هذه الهيئات في تطوير وتعزيز تقديم الخدمات للوصول إلى مستويات أداء تضاهي البلديات. وعلى المدى المتوسط إلى البعيد، فإنه سيتوقع من المجالس القروية أن "تتخرج" وتصبح مؤهلة للحصول على تمويل وفق معادلة تصنيف الأداء ضمن برنامج تطوير البلديات.

أما الهدف الأكبر للبرنامج فهو تعزيز الحكم الرشيد والتمويل في جميع الهيئات المحلية من أجل تقديم تغطية أفضل وتحسين نوعية الخدمات المحلية وأن تكون مستقرة من الناحية المالية. وسيقوم البرنامج المقترح بدعم المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة وتحسين أدائها في تقديم الخدمات بشكل متزايد وتدرجي مقسم على مراحل البرنامج، بما في ذلك المرحلة الأولى المقترحة في بيان فكرة البرنامج هذا. ومع ذلك، فإن تحقيق الهدف الأعلى للبرنامج سيتجاوز نطاق وقدرة هذه المرحلة الأولى.

ج. وصف المشروع

سيقوم البرنامج المقترح بتوفير (أ) تمويل لمشاريع بنية تحتية محلية صغيرة مخطط لها لتحسين تقديم الخدمات، (ب) دعم تعزيز الحكم الرشيد وهيكلية التمويل من أجل توفير خدمات محلية مستدامة من الناحية المالية وخاضعة للمساءلة. وستكون منحة الاستثمار مدمجة في إطار نهج قطاعي، من خلال إيجاد آلية منظمة وشفافة لدعم الهيئات المحلية غير المؤهلة للحصول على تمويل من برنامج تطوير البلديات في الوقت الراهن. فعلى الهيئات المحلية أن تلي معايير معينة لتكون مؤهلة للحصول على تمويل من هذا البرنامج. وعلى هذه المعايير أن تكون بسيطة وسهلة للقياس، ولكنها يجب أن توفر مؤشراً على (أ) وظائف الهيئات المحلية الرئيسية، و(ب) أن تكون بمثابة الحد الأدنى للجودة بالنسبة للمخصصات الكبيرة، وذلك من أجل ضمان استدامة الاستثمارات في البنية التحتية، بما في ذلك التشغيل والصيانة في المستقبل.

وسيشمل البرنامج المقترح ثلاث مكونات، حيث سيوفر المكون الأول التمويل ويدعم بناء قدرات الهيئات المحلية المؤهلة للحصول على استثمارات في البنية التحتية والخدمات على نطاق صغير، وذلك اعتماداً على معادلة شفافة للمخصصات. أما

المكون الثاني فسيقوم بتمويل استثمارات على نطاق كبير لمجموعة من الهيئات المحلية التي تتشارك ضمن مجلس للخدمات المشتركة ، وذلك من خلال اتفاقية إطار قانونية ومالية يتم اعتمادها. وبالإضافة إلى تمويل البنية التحتية المحلية والمشاريع التطويرية لتقديم الخدمات، سيقوم البرنامج المقترح بتوفير الدعم اللازم لتعزيز الحكم الرشيد والهيكل التمويلي من أجل توفير خدمات محلية مستدامة من الناحية المالية وخاضعة للمساءلة، وسيتم ذلك من خلال بناء القدرات وتقوية المؤسسات. وفي المكون الثالث سيتم تمويل إدارة البرنامج ودعم تنفيذه، والمراقبة والتقييم.

المكون الأول: التحويلات للقيام بالتخطيط المحلي وتوفير الخدمات الأساسية. سيقوم هذا المكون بدعم إيجاد آلية بسيطة وشفافة للتحويلات للهيئات المحلية لضمان قيامها بوظائفها الرئيسية من أجل (أ) التخطيط المحلي، خاصة الخطط التطويرية المتعلقة بتقديم الخدمات، و (ب) توفير الخدمات الأساسية، أي مجموعة من الخدمات المحلية والمجتمعية المختارة والتي تقوم المجالس القروية بتوفيرها، و(ج) الحد الأدنى من المهام الإدارية ذات الصلة. وستكون الهيئات المحلية التي تلبى معايير الأهلية الأساسية جديرة بالتحويلات بناءً على أساس معادلة بسيطة مبنية على النصيب لكل فرد تقيس أهلية الهيئات للحصول على الدعم المقدم لبناء قدراتها. ويقوم الافتراض الأساسي على أن الهيئات المحلية الصغيرة تحتاج إلى تقوية وظائفها التمثيلية والتخطيطية، لتكون في وضع يمكنها من تفويض تقديم الخدمات إلى كيان مشترك، وسيكون من المفيد هنا إضافة الطرق التي سيضمن المكون الأول من خلالها إشراك المواطنين بقوة. وتوضح الدروس المستفادة أن توفير الخدمات بشكل مشترك فيما يتعلق بالبنية التحتية البلدية والخدمات الأساسية سيكون هاماً جداً لزيادة فعالية وفورات (أو اقتصاديات) الحجم، ولكن هذا يتطلب اتباع منهج تصاعدي للتنمية التي يقودها المجتمع من أجل استكمال النشاطات التي تبدأ من القمة وتنتهي بال قاعدة. هذا وقام برنامج تطوير القرى والأحياء، والذي تم إنهاؤه مؤخراً بتمويل من البنك الدولي، بإنشاء منهج تطوري فاعل مبني على رغبات المجتمع في الضفة الغربية وغزة، بهدف تمويل الاحتياجات الهامة المتعلقة بالخدمات المجتمعية والاجتماعية، وذلك من خلال بناء رأس المال الاجتماعي اللازم لدمج البلديات وتقديم الخدمات المشتركة. كما قام برنامج تطوير القرى والأحياء بتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط المجتمعي وتحديد الأولويات، ومن ذلك مطلب وجود حد أدنى لتمثيل النساء في المجموعات التي تم تشكيلها لدعم البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإنه كان مشروطاً بأن تعود 70% من المشاريع المجتمعية التي تم تنفيذها ضمن برنامج تطوير القرى والأحياء بالنفع على النساء والفئات المهمشة الأخرى، مثل الشباب. وقام برنامج تطوير البلديات بوضع متطلبات محددة لإدماج النوع الاجتماعي في تخطيط الاستثمارات وإشراك المواطنين. هذا وسيقوم المكون الأول من البرنامج المقترح بالبناء على هذه التجربة لضمان مشاركة النساء في الخطط. كما سيقوم المكون الأول بالبناء على هذا المنهج وتوسيع نطاقه، وذلك لضمان مشاركة النساء بشكل فاعل في عمليات التخطيط بشكل خاص. وفي حين أن الدعم المؤسسي لهيئات الحكم المحلي سيبنى على تجربة كل من برنامج تطوير البلديات وبرنامج تطوير القرى والأحياء، إلا أن هذا البرنامج الجديد سيقوم بالربط ما بين عمليات بناء القدرات من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة بالهيئات المحلية الصغيرة ومجالس الخدمات المشتركة، ورفع مستوى القدرات التقنية وفعالية إشراك المواطنين وإدماج النوع الاجتماعي.

المكون الثاني: الاستثمارات في البنية التحتية المحلية والخدمات العامة. سيقوم هذا المكون بتوفير التمويل للاستثمارات ذات النطاق الواسع والمتعلقة بالبنية التحتية المحلية والخدمات الهامة التي يتم تقديمها من خلال آليات تعاون لتقديم الخدمات المشتركة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر جمع النفايات الصلبة، ونقل وتمديد أو إعادة تأهيل إمدادات المياه الموجودة وشبكات الصرف الصحي، وإعادة تأهيل الطرق الموجودة بين القرى. وسيوفر هذا المكون حافزاً قوياً للتعاون بين القرى من خلال تخصيص تمويل كبير للاستثمارات الكبيرة التي من شأنها أن تتخطى القدرات الإنفاقية الرأسمالية والإمكانات الإدارية للهيئات المحلية المؤهلة فيما لو كانت تعمل بنحو فردي، ولكنها ستكون مرتبطة بتحسينات هامة تظراً على تقديم الخدمات. هذا وستكون الهيئات المحلية المؤهلة للحصول على تمويل ضمن هذا المكون عند إنشائها كياناً مشتركاً لتقديم الخدمات ووجود ترتيبات قانونية ومالية واضحة تتبع نموذج موحد تقوم وزارة الحكم المحلي بإعداده. وأساساً، قام برنامج تطوير القرى والأحياء بتمويل البنية التحتية المجتمعية والخدمات الاجتماعية ولكن على نطاق صغير، وهذا المنهج أثبت فعاليته في دعم الترابط المجتمعي وبناء رأس مال اجتماعي في المجتمعات المحلية المستهدفة، والذي سيبقى مجال تركيز المكون الأول. وعلى الرغم من ذلك، فإن إطار المخصصات الكبيرة هذا المتاح تحت المكون الثاني سيعالج احتياجات استثمارية بالغة الأهمية لمعالجة القصور الموجود في تقديم الخدمات الأساسية والتي لا تستطيع المجالس القروية تلبية بشكل منفرد.

كما أن معظم المجالس القروية هي عضو في مجالس خدمات مشتركة، والبرنامج المقترح لا يتطلع إلى إنشاء كيانات جديدة. ومع ذلك، فإن غالبية مجالس الخدمات المشتركة الموجودة لا تقوم بعملها بشكل جيد، وتفقر لوجود مصادر تمويل جارية ومستدامة، وتعاني من ضعف في المساءلة. وبالتالي، فإن البرنامج المقترح سيركز بشكل كبير على تعزيز الكيانات الموجودة من خلال جعل إمكانية الحصول على التمويل مشروطة بتلبية حد أدنى من المعايير. وستكون الهيئات المحلية مؤهلة للحصول على تمويل تحت هذا المكون بعد أن (أ) تلي المعايير الأساسية للأهلية في المكون الأول، و (ب) تنضم إلى أو تشكل كياناً يقوم على توفير الخدمات المشتركة بحيث يتمتع بالحكم الرشيد وله ترتيبات مالية واضحة تتلاءم و"معايير التخرج" التي يحددها البرنامج. وفي حال كانت مجالس الخدمات المشتركة مكونة من بلديات ومجالس قروية، فإن التمويل سيكون محصوراً بالمجتمعات المحلية ذات المجالس القروية أو تلك المجتمعات المحلية المهمشة، أي أنه سيتم تحديد الاستثمارات بشكل جغرافي ضمن نطاق حدود تلك المناطق، وذلك لمنع تشويه آلية تحفيز الأداء الموجودة في برنامج تطوير البلديات والذي يستهدف البلديات. وعلاوة على ذلك، فإنه على الاستثمارات الموجودة ضمن هذا المكون أن تتقيد بشكل تام باستراتيجيات الوزارات المختصة على مستوى القطاعات.

المكون الثالث: إدارة البرنامج، ودعم التنفيذ، والمراقبة والتقييم. سيقوم هذا المكون بتمويل النفقات المرتبطة بتنفيذ البرنامج، بالإضافة إلى تمويل النشاطات المتعلقة ببناء القدرات من أجل دعم التعزيز المؤسسي للجهة المنفذة للبرنامج.

معايير الأهلية: هناك مجموعتان من معايير الأهلية المقترحة، وعلى الهيئات المحلية أن تلي المعايير الأساسية لتتمكن من الحصول على تمويل من المكون الأول ("معايير الدخول"). وتهدف معايير الدخول هذه إلى ضمان أن الآليات الأساسية للشفافية والمحاسبة في الهيئات المحلية موجودة، وهي: (أ) أن تكون الموازنات السنوية الفعلية والخطط المعتمدة متاحة للجمهور، (ب) أن تعقد اجتماعات المجلس بشكل دوري وتكون محاضرها الرسمية متاحة للجمهور، (ج) أن تكون هناك خطة لتقديم الخدمات المحلية وأن يكون المجتمع قد صادق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، على الهيئات المحلية أن تلي "معايير التخرج" لتكون مؤهلة للحصول على التمويل المتوفر في المكون الثاني. وسيتم التركيز على دعم تشكيل مجالس خدمات مشتركة تتمتع بالحكم الرشيد ولها هيكلية مالية واضحة، والتي يمكن تحديدها من خلال: (أ) اعتماد الهيئات المحلية الأعضاء ترتيبات محددة لتوفير الخدمات المشتركة وفق معايير واضحة للأداء والمساءلة، (ب) الاتفاق على هيكلية مالية شفافة وأهداف استعادة التكاليف (الرسوم، والتحويلات، والإعانات)، (ج) وجود تقارير وآليات واضحة لإعدادها ووجود ترتيبات محددة لاتخاذ القرارات.

الانتقاء والاستهداف. بالإضافة إلى المخصصات الفردية للهيئات المحلية التي تلي معايير الدخول، فقد كان من المقترح أن تشمل معادلة المخصصات عناصر تضمن تحقيق المساواة وذلك لاستهداف المجتمعات المحلية المهمشة وذات الدخل المنخفض. وسيتم تطوير هذه المعايير والاتفاق عليها فيما بعد، ولكن من الممكن أن تشمل إنفاق الأسرة، إيرادات الفرد الواحد في الهيئات المحلية/ الانفاق، أو غيرها من المؤشرات المتعلقة بمستوى الدخل أو الخدمات.

التمويل المحدد لكل مكون. سيتم تحديد المبالغ المخصصة لكل مكون خلال فترة التحضير للبرنامج، وذلك فور معرفة قيمة التمويل الإجمالي للبرنامج، وبناء على التمويل المشترك والموازي المتاح من شركاء التنمية. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يتم تخصيص الغالبية العظمى من أموال المشروع في الدورة الأولى للمكون الأول، وذلك بهدف الوصول بتمويل كاف لعدد كاف من الهيئات المحلية، وبالتالي تحفيزها للمشاركة في البرنامج. ويتوقع أن تكون الاستثمارات الممولة في المكون الثاني أكبر حجماً، ولكنها ستستهدف مواقع أقل. وستكون المخصصات المحددة في المكون الثاني معتمدة على (أ) تحديد المشاريع الممكنة المقترحة من قبل الهيئات المحلية المؤهلة، و (ب) توفر التمويل. وسيتم تحديد كلا العاملين خلال التحضير للبرنامج. ومع ذلك، من المتوقع أن يتم توزيع التمويل بما يقارب 70-75% للمكون الأول، وحوالي 25-30% للمكون الثاني.

د. موقع المشروع والخصائص الفيزيائية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كان ذلك معروفاً)

على الرغم من أنه يتوقع أن يقوم المشروع بتمويل الخدمات التي تعتبر هامة لدعم حاجات المجتمع، بما في ذلك مجالات منها (على سبيل المثال: إعادة تأهيل الطرق، وتوسيع / إعادة تأهيل شبكات المياه الموجودة، ...)، فإن عملية الفرز على مستوى

المشاريع ستضمن أن كافة النشاطات ستستبعد كل ما من شأنه أن يلحق تأثيرات مباشرة اقتصادية واجتماعية نتيجة لأخذ الأراضي بشكل غير طوعي ومن ذلك التسبب بتغيير مكان أو فقدان المأوى، أو خسارة أصول أو إمكانية الوصول إليها، أو فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش، سواء كان الأشخاص المتأثرون سينقلون إلى مكان آخر أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، سيضمن الفرز للمشاريع الفرعية عدم وجود أي قيود على الوصول إلى الحدائق العامة أو المناطق المحمية المحددة ضمن المشروع. وبالتالي، فإنه لن يتم استخدام السياسة التشغيلية 4.12. كما ومن المتوقع أن تكون الاحتياجات من الأراضي، إن وجدت، متواضعة جدا في نطاقها، وسيتم تليبيتها من خلال الأراضي المملوكة للدولة أو في بعض الحالات أراضي تنبرع بها المجتمعات المحلية. وفي الحالات التي من الممكن أن توافق بها المجتمعات المحلية على توفير الأرض بشكل طوعي مقابل سلع مجتمعية تحتاجها، فإنه لن يتم تطبيق السياسة التشغيلية 4.12. ومع ذلك، يمكن أن يكون التبرع بالأراضي طوعياً فقط إذا كانت البنية التحتية غير محدودة بموقع معين (أي سدود أو خزانات).

وسيضمن البنك الدولي بأن تتمتع الهيئات المحلية بقدرة حقيقية على التحري عن، واستبعاد تمويل المشاريع الفرعية التي تتطلب اللجوء إلى السياسة التشغيلية 4.12 حسب التأثيرات المذكورة أعلاه. وإذا برزت أية فجوة في ذلك، فإنه سيتم معالجتها من خلال تدريب العملاء و/ أو ضمان أن يكون لدى الطاقم المهارات الملائمة.

هـ. قدرات المقترضين المؤسساتية لسياسات الإجراءات الوقائية

سيكون صندوق تطوير وإقراض البلديات هو الجهة المنفذة لهذا البرنامج، وعلى الرغم من أنه يتمتع بخبرة في إدارة قضايا المخاطر الاجتماعية، من خلال تنفيذه للمرحلتين الأولى والثانية لمشروع تطوير البلديات، إلا أن البنك الدولي سيقوم بتوفير دعم إضافي عند الحاجة لضمان فرز المشاريع الفرعية بشكل سليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم معالجة أية فجوات في المراقبة على المخاطر الاجتماعية من خلال تدريب العملاء و/ أو ضمان أن يكون لدى الطاقم المهارات الملائمة، خاصة وأن صندوق تطوير وإقراض البلديات لديه خبرة محدودة فيما يخص الهيئات المحلية الصغيرة والمجتمعات المحلية المهمشة.

و. مختصي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

هناء صلاح - وحدة قطاع التنمية المستدامة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

زياد أبو حسنين - وحدة قطاع المياه في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

2. سياسات الإجراءات الوقائية الممكن تطبيقها

سياسات الإجراءات الوقائية	استخدامها؟	التوضيح (اختياري)
السياسة التشغيلية المتعلقة بالتقييم البيئي OP/BP/ 4.01	نعم	من المتوقع أن تقوم عناصر البرنامج بتمويل مشاريع البنية التحتية في المجتمعات المستهدفة في مختلف القطاعات مثل إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، وإعادة تأهيل الطرق، وغيرها. ويقع المشروع ضمن الفئة البيئية (ب) وفق السياسة التشغيلية 4.01، وسيقوم العمل بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) قبل التقييم. وسيوفر هذا الإطار معايير لفرز كافة المشاريع الفرعية الممولة من حيث التأثيرات البيئية والاجتماعية، وسيقوم باستبعاد أية مشاريع فرعية تقع ضمن الفئة (أ) أو تلك المشاريع الفرعية التي من الممكن أن تتطلب اللجوء إلى سياسات وقائية أخرى غير السياسة التشغيلية 4.01، كما أنه سيضمن إعداد

خط الإدارة البيئية للمشاريع الفرعية وتضمينها في وثائق العطاءات.		
من غير المتوقع أن تؤثر أنشطة البرنامج على الموائل (البيئات) الطبيعية	لا	الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
من غير المتوقع أن تؤثر أنشطة البرنامج على الغابات	لا	الغابات OP/BP 4.36
لن يتم تمويل أية مواد أو معدات لمكافحة الآفات ضمن البرنامج	لا	إدارة مكافحة الآفات OP 4.09
من غير المتوقع أن تؤثر نشاطات البرنامج على أية موارد ثقافية. وإذا حدث ذلك، فإنه سيم اتخاذ إجراءات وفق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	لا	الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
من غير المتوقع أن تؤثر نشاطات البرنامج على أي من السكان الأصليين	لا	السكان الأصليون OP/BP 4.10
في حين أنه يتوقع أن يقوم البرنامج بتمويل الخدمات الضرورية لدعم حاجات المجتمع في مجالات عديدة منها على سبيل المثال (إعادة تأهيل الطرق، إعادة تأهيل المدارس، تمديد أو إعادة تأهيل شبكات المياه الموجودة، ...)، فإن عملية الفرز على مستوى المشاريع الفرعية ستضمن أن كافة النشاطات ستستبعد كل ما من شأنه أن يلحق تأثيرات مباشرة اقتصادية واجتماعية نتيجة لأخذ الأراضي بشكل غير طوعي ومن ذلك التسبب ب: تغيير مكان أو فقدان المأوى، خسارة أصول أو إمكانية الوصول إليها، فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش، سواء كان الأشخاص المتأثرون سينقلون إلى مكان آخر أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، سيضمن الفرز للمشاريع الفرعية عدم وجود أي قيود على الوصول إلى الحدائق العامة أو المناطق المحمية المحددة ضمن المشروع. وبالتالي، فإنه لن يتم استخدام السياسة التشغيلية 4.12. كما ومن المتوقع أن تكون الاحتياجات من الأراضي، إن وجدت، متواضعة جدا في نطاقها، وسيتم تلبيتها من خلال الأراضي المملوكة للدولة أو في بعض الحالات أراضي تنبرع بها المجتمعات المحلية. وستم اتباع المعايير أو الممارسات الفضلى فيما يتعلق باستخدام الأراضي المتبرع بها. وسيضمن البنك الدولي بأن تتمتع الهيئات المحلية بقدرة حقيقية على التحري عن، واستبعاد، تمويل المشاريع الفرعية التي	لا	إعادة التوطين القسري OP/BP 4.12

تتطلب اللجوء إلى السياسة التشغيلية 4.12 حسب التأثيرات المذكورة أعلاه. وإذا برزت أية فجوة في ذلك، فإنه سيتم معالجتها من خلال تدريب العملاء و/ أو ضمان أن يكون لدى الطاقم المهارات الملائمة.		
لا يشمل نطاق البرنامج أي بناء للسدود أو نشاطات تتعلق بإعادة تأهيل السدود	لا	سلامة السدود OP/BP 4.37
لن يكون للمشاريع الفرعية أي تأثير هام على الممرات المائية الدولية	لا	مشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
لا تنطبق	لا	مشاريع مقامة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

3. الخطة التحضيرية للإجراءات الوقائية

أ. التاريخ الأولي لإعداد ورقة بيانات حول الإجراءات الوقائية المتكاملة ضمن مرحلة تحضير وثيقة المشروع:

31 آب 2014

ب. الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد تكون مطلوبة. يجب تحديد الدراسات المطلوبة وإطارها الزمني في ورقة بيانات حول الإجراءات الوقائية المتكاملة ضمن مرحلة تحضير وثيقة المشروع:

سيقوم العميل بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، على أن يقوم البنك الدولي بالموافقة عليه، وسيتم نشره محلياً وعبر مركز المعلومات قبل تاريخ التقييم.

4. الموافقات

قائد فريق العمل:	الاسم: بجورن فيليب
قام بالموافقة عليها:	
المنسق الإقليمي للإجراءات الوقائية:	الاسم: ماجد محمود حامد
مدير القطاع:	الاسم: فرانك بوسكه
	التاريخ: 24 حزيران 2014
	التاريخ: 24 حزيران 2014

¹ تذكير: تتطلب سياسة الإفصاح في البنك الدولي الإفصاح عن الوثائق المتعلقة بالضمانات قبل التقييم وذلك عبر (أ) مركز المعلومات و(ب) عبر المواقع المتاحة للجمهور في الدولة وبالصيغة واللغة الملائمة للأشخاص المتأثرين المحتملين.